■ دائرة حوار حول ■

# الأمن الغذائى العربى

## " المؤشرات - المشاكل - التحديات - القضايا"

أعد ورقة ووقائع الحوار للنشر

**محمد سمير مصطفى***

**مقدمة:**

تواصلا مع الاهتمام المتزايد بقضايا العمل العربى المشترك،كان قرار هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط باختيار الأمن الغذائى العربى موضوعا تتحلق حوله دائرة حوار هذا العدد من أعدادها.

وفى مقر معهد التخطيط القومى بمدينة نصر/ القاهرة انعقدت فى الخامس من شهر مارس عام ١٩٩٧ دائرة الحوار وشارك فيها، بحسب الترتيب الأبجدى، السادة:

| | |
|---|---|
| أ.د. أحمد حسن ابراهيم | مستشار بمعهد التخطيط القومى |
| أ.د. حـــــمدى سالم | مدير مركز تنمية الصادرات- مصر |
| أ. د. عبد السلام جمعة | استاذ بمركز البحوث الزراعية |
| أ.د. عبد الفتاح ناصف | مستشار بمعهد التخطيط القومى |
| أ.د. عبد القادر دياب | مستشار بمعهد التخطيط القومى |
| أ.د. محمد سمير مصطفى | مستشار بمعهد التخطيط القومى |
| أ.د. محمد عبد الفتاح القصاص | استاذ النبات والبيئة - كلية العلوم - جامعة القاهرة |
| أ.د. محمد عمرو حسين | مدير معهد التغذية الأسبق - القاهرة |
| أ.د. محمود عبد الحى صلاح | مستشار بمعهد التخطيط القومى |

* أ.د. محمد سمير مصطفى مستشار بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

# دائرة الحوار

لحقبات طويلة ظلت المنطقة العربية مخازن الغلال ليس لسكانها فقط بل ولغيرها من شعوب العالم.فلقد كانت مصر مخازن المنطقة للامبراطورية الرومانية وسواحل البحر الأبيض المتوسط وكانت سلة الغلال للاغريق والرومان،ومنطقة الهلال الخصيب كما كانت ايضا اوفر مناطق الحبوب فى العالم القديم، واستمر الحال على هذا المنوال حتى بداية الخمسينات فى القرن الحالى حيث با أ العالم العربى يتحول الى مستورد صاف للغذاء.

وادارة أزمات الغذاء،كان العرب أول من عرفها علىّ زمان النبى يوسف:

" قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون. ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون. ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون".

صدق الله العظيم.

الآيات ٤٦-٤٩ (سورة يوسف)

والحضارات التى ظهرت فى المنطقة العربية الفرعونية والبابلية والأشورية والفينيقية استند نجاحها على أساس مادى قوى كانت احدى دعائمه تقدم الزراعة والرى ونظم استغلال المياه.

وفى العصر الحديث ظهر للأمة العربية مورد هائل هو البترول الذى أتاح لها فوائض بترولية ضخمة، مكنت الدول العربية المصدرة للبترول أن تتم تنفيذ خطط طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع ذلك لم يمكنها ذلك من تحقيق أمنها الغذائى.

وعلى الجانب الآخر من البحر المتوسط،ظهر تطور سياسى فى جميع أنحاء أوروبا منذ عام ١٩٤٥ على الرغم من الاتجاهات القومية لدى كل دولة، حمل فى طياته وحدة أوروبا الاقتصادية، التى حققت فى النهاية الوحدة السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة واعادة توحيد المانيا وانفتاح الكتلة الشرقية.والآن يندمج حوالى ٣٤٠ مليون شخص يعيشون فى اثنتى عشرة دولة فى اطار

المجموعة الأوروبية تركز جهدها الرئيسى على الميدان الاقتصادى، واصبح الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى الغذائى أحد ركائزها الناجحة.

ورغم اندماج الكثير من البلاد العربية منذ نفس العام (١٩٤٥) فى اطار جامعة الدول العربية التى تضم الآن احدى وعشرين دولة عربية يعيش فيها ٢٥٤ مليون شخص .وعلى الرغم من تنوع الأقاليم الزراعية، ووفرة قاعدة الموارد الزراعية العربية، ومحاولات بناء الجسور المشتركة للتنمية الزراعية،ووجود المنظمة العربية للتنمية الزراعية وشركات الاستثمار الزراعى المشتركة،فما تزال ركائز الأمن الغذائى العربى قلقة غير مستقرة وماتزال واردات الغذاء العربية تشى بأحوال الأمن الغذائى العربى،الذى سمح لأعداء الأمة العربية أن يشهروا سلاح الغذاء فى وجهها تارة وأن يعملوا سلاح الحظر الغذائى فى وجه ابنائها تارة أخرى.

ومن ناحية أخرى فإن الاهمال المستمر لاشباع الحاجات الانسانية مادية كانت (غذاء - سكن - صحة) أو غير مادية (الحريات الشخصية - حقوق الانسان) قد أدى الى احتجاج الفئات المتضررة الذى يترتب عليه عادة استخدام العنف والعنف المضاد وفى هذا السياق تبرز مظاهرات الغذاء التى شهدتها الكثير من البلاد النامية والعربية.

ان الاعتماد المتزايد على الخارج فى توفير الغذاء لبعض البلاد العربية واستمرار تزايد هذا الاعتماد أدى إلى وجود عجز فى موازين المدفوعات لتلك الدول من شأنه أن يؤدى الى تقليص وارداتها الغذائية، ويستنزف موارد النقد الأجنبى التى ينبغى توجيهها لشراء السلع الرأسمالية ويضر فى النهاية بالأمن الغذائى داخل منظومة الأمن القومى الكلية.

ان حلقة الحوار الراهنة التى تواصل بها هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط سلسلة حواراتها حول القضايا الاقتصادية الاستراتيجية التى يمر بها وطننا مصر والوطن العربى، تفرد مساحتها لموضوع الأمن الغذائى العربى وهو موضوع جدير بالطرح والمناقشة من منطلقات عديدة وزوايا شتى،ومن ثم كانت هذه الدعوة، وهذا الحوار الذى نرحب باسهامكم البناء فيه.

والورقة الحالية التى بين ايدى حضراتكم تحاول ان تبنى اساسا متينا للحوار تتشابك فيه

الحلقات ابتداء من مؤشرات الأمن الغذائى العربى ومشاكله مرورا بالتحديات التى تواجه تحقيقه وانتهاء بالقضايا الراهنة من أجل الوصول الى مقترحات وافكار تساهم فى معالجة هذه القضايا.

**حول تحديد مفهوم الأمن الغذائى**

من المفيد فى بداية هذه الورقة القاعدية للحوار أن نتفق حول تحديد مفهوم الأمن الغذائى وعلاقته بالأمن القومى،حيث ظهر هذا المفهوم فى اعقاب أزمة الغذاء العالمية فى النصف الأول من السبعينات ويقصد به " قدرة فئات السكان المختلفة فى أى بلد ما فى كل الأوقات وفى كل الأماكن،على الحصول على الغذاء الكافى من أجل حياة صحية ومنتجة وبتكلفة فى نطاق القدرة الشرائية لهؤلاء السكان". ومن ثم فإن مضمونيه المفهوم تعنى تحقيق الأمن الغذائى من خلال تحقيق العناصر الأساسية التالية:

١- الانتاج المحلى من الغذاء .

٢- توفير حصة كافية من النقد الأجنبى أو عائد الصادرات لسد العجز بين الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى.

٣- قدرة فئات السكان المختلفة على شرائه والحصول عليه.

ويشير مفهوم الأمن الغذائى بهذا الشكل الى سياسة طويلة الأمد،وهو اذن يختلف عن معنى "سياسة المخزون" التى تشير الى ضرورة توفير مخزون استراتيجى كاف من المواد الغذائية لحوالى أربعة شهور تفرضه اعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية ومن ثم فإن " سياسة المخزون" تشير الى المدى القصير فيما يتصل بتوفير الغذاء .

وينبغى هنا أن نفرق بين "زعزعة الأمن الغذائى الدائمة" من ناحية و "زعزعة الأمن الغذائى المؤقتة" من ناحية أخرى،حيث يشير الأول الى استمرار عدم كفاية الغذاء بسبب عدم امكانية الحصول عليه مما يؤثر على فئات السكان العاجزة عن شراء الغذاء وانتاجه. أما المؤقت فهو التدهور الوقتى للقدرة الشرائية للأسر المختلفة للحصول على الغذاء بسبب ارتفاع الأسعار أو نقص

الانتاج أو تدنى دخل الأسرة.هذا وقد تؤدى " زعزعة الأمن الغذائى المؤقتة" فى أسوأ صورها الى ظهور المجاعات التى تنتج عن الحروب والفيضانات ونقص المحاصيل وقصور القدرة الشرائية لمجموعات السكان صاحبة الحاجة الماسة.

أما وقد تعرضنا لمفهوم الأمن الغذائى فلابد من الاشارة الى مفهوم "الاكتفاء الذاتى" الذى يشير الى:

" قدرة اى بلد على الوفاء بالاحتياجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لانتاج المواد الغذائية محليا ،بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية".

اما نسبة الاكتفاء الذاتى فتشير الى "النسبة المئوية من اجمالى الاحتياجات الغذائية الضرورية على المستوى القومى التى يسدها الانتاج المحلى".

ومن المفهوم أن الاكتفاء الذاتى من الغذاء قد يتحقق برفض استيراد الغذاء، وطبيعى ايضا الا يترتب بالضرورة فى ظل أوضاع الاكتفاء الذاتى من الغذاء تحسن الحالة الغذائية للسكان ورفاهيتهم بل على العكس قد يسبب الاضرار بكليهما بسبب تعطل مبادىء النظرية الاقتصادية.

**مؤشرات الأمن الغذائى العربى**

بلغت نسبة سكان العالم العربى نحو ٤,٦٪ من سكان العالم فى منتصف ١٩٩٦ بينما يستحوذ وحده على أكثر من سدس المتداول فى التجارة العالمية من الحبوب، حيث بلغت وارداته من الحبوب نحو ٢٩,٤ مليون طن أو مايساوى ٤٪ من جملة قيمة الصادرات السلعية المنظورة وذلك فى عام ١٩٩٢.

وهناك دول عربية يبلغ فيها نصيب الفرد من امدادات السعرات الحرارية مستوى أقل من مستوى المتطلبات الدنيا مثل السودان (٧٩٪) والصومال (٧٣٪) واليمن (٩٥٪).

و"يستورد" العالم العربى نسبة كبيرة من امدادات المياه اللازمة من خارج حدوده ، ذلك أن

الأنهار الكبرى على أرضه : النيل ودجله والفرات تقع منابعها فى بلاد خارج ترابه وحدوده بكل مايمثله ذلك من رهان وتحديات للمستقبل.

ومن ناحية أخرى فإن نسبة سكان الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس الذين يقعون تحت خط الفقر هى ٢٥٪ ونسبة الفقراء المدقعين هى ١٠٪ ناهيك عن صعوبة توقيعهم على الخريطة الاجتماعية :(أين يتواجدون ؟ وصعوبة تحديد ملامحهم : من هم الفقراء ومن هم اللذين يعانون من سوء التغذية ؟ ) هؤلاء هم الذين يمثلون التهديد الحقيقى لمستقبل الأمن الغذائى العربى.

هؤلاء الفقراء هم الذين تتدنى دخولهم تحت مستويات لايستطيعون معها الوفاء بتكلفة سلة الطعام والشراب الضرورية ، وعند أول زيادة فى أسعار المواد الغذائية الأساسية أو مساس بنظم دعم الغذاء وآلياته التى تتوجه اليهم ، كانت ردود افعالهم العنيفة ( مظاهرات الغذاء) كالتى حدثت فى مصر والسودان والمغرب وآخرها الأردن ( اغسطس ١٩٩٦)، بمثابة الاختبار الحقيقى لمتانة الاقتصاد السياسى للغذاء فى تلك الدول. واصبح هم توفير الغذاء الرخيص والمتوازن والكافى هما يضاف الى هم الملجأ الذى يفصح عن نفسه فى صورة العشوائيات التى تنوء هى الأخرى بصنوف الاقتصاد السرى والتورمات المريضة التى تفرز الأرهاب والجريمة وكل أنواع التهديد الاجتماعى والسياسى والاقتصادى.

وعلى مستوى آخر فإن الجات تضيف تحديات جديدة لقطاع الزراعة والغذاء فى العالم العربى وذلك فى ضوء القواعد الجديدة للاتفاقية حيث تشهد اسعار المواد الغذائية فى السوق العالمية ارتفاعات مستمرة تشكل عبئا إضافيا على فاتورة واردات الغذاء فى العالم العربى وتدعوه لإعادة التكيف الايجابى مع هذه الاتفاقية.

**والآن ... ماهى المشاكل التى تهدد اوضاع الأمن الغذائى العربى؟**

أولا: قِصَرْ فترة تضاعف السكان فى الوطن العربى حيث تبلغ فى المتوسط ٢٨ عاما ، وهى قصيرة جدا اذا ماقورنت ببلاد مثل الأرجنتين ( ٥٨ عاما ) وكوريا الجنوبية (٨٤ عاما ) وكوبا (٧٧عاما) وتايلاند ( ٥٤ عاما ).

**ثانيا: التهديد والتدهور البيئى لقاعدة الموارد الزراعية**

ذلك أن التكنولوجيا الزراعية التى تم تبنيها وتطبيقها حديثا لزيادة الانتاج الزراعى قد تسببت فى نحر التربة والاستنفاد المتسارع لخزانات المياه الجوفيه فى الوطن العربى . وباستثناء ظواهر عامة مثل الدفيئة العالمية، فإن الحلقات الواصلة بين السكان من ناحية والتدهور البيئى وادارة الموارد من ناحية اخرى تميل للتعبير عن نفسها من منظور اقليمى اكثر منه عالمى . ولربما كانت مشاكل الزحف الحضرى واستهلاك الأراضى الصالحة للزراعة فى عملية توسع المدن ، والرعى الجائر ، وتطبيل الأرض ، والاسراف فى استخدام المبيدات والأسمدة والتصحر، اما بفعل العوامل الطبيعية أو افعال الانسان غير الرشيدة، هى أكثر نماذج التهديد والتدهور البيئى لقاعدة الموارد الزراعية فى الوطن العربى.

**ثالثا:** النمو الحضرى المتزايد ونقص الفائض الغذائى المحول من القطاع الريفى حيث يترتب على هجرة السكان الريفيين عادة الى المناطق الحضرية زيادة دخولهم ويؤدى ذلك الى تغيير فى أنواع الأغذية المستهلكه من جانب النازحين من المناطق الريفية فالمواد الغذائية الأساسية مثل القمح والأرز والذرة تصبح أقل أهمية فى المركب النسبى لنمط اغذية المدن حيث تستبدل الحبوب بالأغذية المشتقة من مصادر حيوانية مع الخضر والفاكهة .

**رابعا :** تحسن نوعية الحياة فى الدول العربية وبخاصة فى نوعية وكم الغذاء وماينتج عنه من زيادة الطلب الكلى على الغذاء.

**خامسا :** الصراعات القبلية والحروب الأهلية التى تهدد الاستقرار والأمن فى الوطن العربى وتكرس التوتر مثل :

- الحرب الأهلية فى لبنان .
- الحرب العراقية الايرانية
- حرب الخليج
- الحرب الأهلية فى جنوب السودان

- الحرب الأهلية فى الصومال.

**سادسا** : أثر المحاكاة أو التقليد لأنماط الاستهلاك الغربى وما ترتب على ذلك من زيادة الاستهلاك وتضخم فاتورة واردات الغذاء.

**سابعا** : ضعف الاستثمار فى قطاع الزراعة الذى افصح عن نفسه فى بعض الأحيان فى معضلة الصلب ضد الخبز وفى احيان أخرى فى معضلة النفط ضد الخبز.

**ثامنا** : محدودية دخول المزارعين الفقراء فى المناطق الريفية فى العالم العربى بسبب صغر المساحات المملوكة من ناحية ومحدودية فرص العمل غير المزرعى وضعف مستويات أجور النساء مقارنة بالرجال.ومن ثم صعوبة الاستثمار الزراعى وتطبيق منجزات الزراعة الحديثة فى مزارع الكفاف هذه.

**تاسعا** : نواقص وضعف قواعد البيانات المتاحة عن الغذاء والتغذية فى العالم العربى اما بسبب اختلاف طرق جمعها ودورية جمعها أو اختلاف المناهج المستخدمة فى حساب المؤشرات أو مستوى جودة البيان مما يعوق تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الغذائية والتغذوية المطلوبة.

**والآن ماهى الآثار التى ترتبت على عجز قطاعات الزراعة والغذاء العربية عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة لسكان الوطن العربى؟**

١- زيادة العجز فى المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والزيوت النباتية والسكر ، حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتى فى المجموعات المذكورة على التوالى (٥٨,٥٪) ، (٣٣,٣٪) ، (٣٨,١) فى عام ١٩٩٢.

٢- العجز فى المنتجات الحيوانية ومنتجات الألبان ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من جملة اللحوم ( الحمراء والبيضاء ) ٨٢,٢٪ فى عام ١٩٩٢.

٣- زيادة فاتورة واردات الغذاء التى تستحوذ على نصيب كبير من جملة الصادرات السلعية المنظورة للعالم العربى ، وهى بذلك تمثل اعلى درجات التبعية للعالم الخارجى ، حيث بلغت قية

الواردات الغذائية كنسبة مئوية من اجمالى قيمة الصادرات الغذائية والزراعية للعالم العربى ١٥٤٪ فى عام ١٩٩٢ ، بينما بلغت النسبة المئوية للواردات الغذائية من اجمالى قيمة الصادرات الكلية نحو ٦٢٪ فى مصر وفى الأردن ٦٢٪ وفى اليمن ٦٣,٦٪.

٤- استنزاف موارد النقد الأجنبى التى كان لابد لها أن تتوجه لشراء السلع الرأسمالية لإقامة المصانع وزيادة فرص التوظف للأعداد الهائلة من الشباب التى تدخل سنويا الى سوق العمل فى الوطن العربى.

٥- زيادة نسبة اعتماد الوطن العربى على استيراد الأغذية من الخارج ومن ثم تعرض بعض اقطاره للضغوط السياسية فى صورة وقف المعونات الغذائية ( حالة مصر بعد حرب حزيران ١٩٦٧)أو الحظر الاقتصادى ( حظر اجواء ليبيا بعد أزمة لوكربى) والحظر الاقتصادى على العراق (بعد حرب الخليج ١٩٩٢)

٦- رفع قيمة فواتير استيراد الحبوب للعالم العربى على المدى الطويل بسبب عدم استقرار سوق الحبوب الدولية ورفع الدعم عن انتاج الحبوب فى كثير من الدول الرئيسية المنتجة.

**ثم ماذا بعد ؟. ماهى التحديات التى تهدد أوضاع الأمن الغذائى العربى باعتباره أحد العناصر الاستراتيجية لمنظومة الأمن العربى الكلية على مشارف القرن الحادى والعشرين ؟**

- توفير الموارد الغذائية اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية الكبيرة بالوطن العربى.

- اختيار سياسات التنمية والسياسات السكانية بحيث لاتؤدى حركة السكان بين الريف والحضر الى تفريغ المناطق الريفية من نسبة كبيرة من قوتها العاملة النشيطة مما يخل باحتياجاتها، أو تزايد البطالة والمهن الهامشية بالمناطق الحضرية ، أو ظهور نقص فى الفائض الغذائى المحول من القطاع الريفى إلى الحضر.

- تطوير التكنولوجيات المناسبة لمواجهة حقيقة ان مصادر المياه السطحية فى الوطن العربى تقع خارج حدوده، وللاستخدام الأمثل للمياه الجوفية التى يكتنف الغموض أوضاعها وسعاتها والوضع القانونى لاستخدامها ( سواء كانت مستقره أو متجددة)

- تصميم السياسات الملائمة للحد من أعباء برامج الاصلاح الاقتصادى فى كثير من البلاد العربية وانعكاساتها على أوضاع محدودى الدخل بسبب انخفاض الأجور الحقيقية وتقليص برامج دعم الغذاء وارتفاع أعداد المتعطلين مما يزيد من حدوث سوء التغذية ومشاكل الغذاء خلال فترة التحول الاقتصادى.

والآن تأتى هذه الورقة الى جزئها الختامى وهو أهم القضايا التى نطرحها للنقاش والحوار.

**قضايا محورية للمناقشة:**

١- ماهى قدرة الزراعة العربية وحدود الإعالة للموارد الزراعية الفيزيقية للوطن العربى من أجل توفير الطعام الصحى والكافى لحوالى ٣٠٠ مليون نسمة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين وبخاصة فى دول العجز الغذائى الرئيسية؟

٢- ماهى الاصلاحات المؤسسية والتنظيمية الواجب تحقيقها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية لقطاع انتاج الغذاء فى الوطن العربى الذى حققت بعض اقطاره أعلى مستويات الجدارة الانتاجية فى كثير من المحاصيل الحقلية ( حالة مصر )؟

٣- ماهى أسس وامكانات اعادة تخصيص الاقاليم الزراعية فى اقطار الوطن العربى لانتاج السلع الزراعية الأساسية المختلفة استنادا الى مبدأ الميزة النسبية الذى يسمح بتطبيق نتائج البحوث الزراعية وتطوير الصناعات التى تعتمد على المواد الخام الزراعية وحل مشكلة البطالة جزئيا فى الأنشطة الزراعية التى تمتص نسبة عالية من الأيدى الزراعية؟

٤- ماهى أنسب برامج تحسين الأوضاع الغذائية للفئات المتضررة من ارتفاع اسعار الغذاء ونتائج برامج الاصلاح الاقتصادى وبخاصة الأطفال الذين يعانون من التقزم والهزال ، وماهى أفضل وسائل ادارة هذه البرامج ؟

٥- كيف يمكن تطبيق مدخلات الزراعة الحديثة بينما يوجد ملايين المزارعين الفقراء الذين لايمكنهم الوفاء بثمنها ؟

# وقائع الحوار

## عبد الفتاح ناصف:

أرحب بالزملاء الأفاضل لتشريفهم دائرة الحوار وقبول دعوة هيئة التحرير للمساهمة فى موضوع الأمن الغذائى العربى. كان العدد الأخير بصفة عامة عن العمل الاقتصادى العربى المشترك، وقد رأت هيئة التحرير امتدادا له أن تبدأ بأحد المجالات الواضحة والممكن أن يكون فيها مشاركة عربية وهو موضوع الأمن الغذائى العربى لكى يكون هو موضوع دائرة الحوار للعدد القادم ان شاء الله.

فى البداية - فى ظل المفاهيم المعروفة - الملاحظ أنه بالرغم من وجود الموارد المالية والموارد البشرية والموارد الأرضية فانه فى ظل بعض الاتفاقيات الدولية أصبح استيراد المواد الغذائية من الخارج - فى الدول العربية بصفة عامة- ظاهرة تدعوا للاستغراب . فهل هى ضرورة ؟ أم سوء ادارة للموارد المتاحة ؟ هل هناك اقتراحات تقلل من حدة الاعتماد على العالم الخارجى فى مجال الغذاء وتحقق الأمن الغذائى فى معظم الدول العربية ؟ ماهى هذه الاقتراحات ؟ وماهو الممكن منها ؟ هل الارادة السياسية مازالت متخلفة عن الامكانات الفعلية ؟

هذه التساؤلات وغيرها تستحق الوقفة والتأمل وابداء الرأى. وهناك ورقة تم توزيعها على حضراتكم أرجو أن يكون الوقت قد اتسع لقراءتها وأعطى الكلمة للدكتور سمير مصطفى ليعرض أهم محاور النقاط المقترحة للحوار بالاضافة الى نقاط ومجالات أخرى للحوار من جانب السادة المشاركين.

## محمد سمير مصطفى:

بسم الله الرحمن الرحيم .. "ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين"..صدق الله العظيم . اسمحوا لى بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن أعضاء هيئة التحرير أن نرحب بالكوكبة الكريمة واللامعة فى مجال موضوع الندوة وأشعر بسعادة بالغة أن نكون مع حضراتكم لكى نتحاور حول موضوع الأمن الغذائى العربى.

تطرح ورقة الحوار الأساسية التى تقدمها هيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط فى البداية مضمونية ومفهوم" الأمن الغذائى" وعناصر تحقيقه وذلك بمواجهة مفهوم " الاكتفاء الذاتى" وأيهما أكثر عقلانية وواقعية فى عالم اليوم.

ثم تنتقل الورقة بعد ذلك الى مناقشة مؤشرات الأمن الغذائى العربى مثل نصيب الفرد من امدادات السعرات الحرارية. ونسبة اعتماد الدولة على العالم الخارجى فى استيراد الأغذية.

وبعد ذلك تعرض الورقة لأبرز المشاكل التى تهدد أوضاع الأمن الغذائى العربى مثل:-

١- قصر فترة تضاعف السكان فى الوطن العربى.

٢- التهديد والتدهور البيئى لقاعدة الموارد الزراعية.

٣-النمو الحضرى المتزايد ونقص الفائض الغذائى المحول من القطاع الريفى.

٤- تحسن نوعية الحياة ومايترتب على ذلك من زيادة الطلب الكلى على الغذاء.

٥- الصراعات القبلية والحروب الأهلية التى تهدد الاستقرار والأمن فى الوطن العربى.

٦- أثر المحاكاة أو التقليد لأنماط الاستهلاك الغربى.

٧- ضعف الاستثمار فى قطاع الزراعة.

٨- محدودية دخول قطاع كبير من المزارعين ومن ثم ضعف تطبيق منجزات الزراعة الحديثة.

٩- نواقص وضعف قواعد البيانات المتاحة عن الغذاء والتغذية فى العالم العربى.

تنتقل الورقة بعد ذلك الى مناقشة الآثار التى ترتبت على عجز قطاعات الزراعة والغذاء العربية عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة لسكان الوطن العربى.

وتنتقل الورقة الى استعراض التحديات التى تهدد أوضاع الأمن الغذائى العربى باعتباره أحد العناصر الاستراتيجية لمنظومة الأمن العربى الكلية على مشارف القرن الحادى والعشرين ومنها ضرورة توفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، لتطوير التكنولوجيات المناسبة لزيادة عرض المياه ومواجهة شحتها، تصميم السياسات الملائمة لمواجهة الآثار الاجتماعية السالبة لبرامج الاصلاح الاقتصادى.

وفى النهاية تأتى الورقة الى بعض القضايا المحورية المختارة للمناقشة مثل:

- طاقة القطاعات الزراعية العربية والموارد الزراعية المتاحة من أجل اطعام حوالى ٣٠٠ مليون نسمة بشكل كاف ومتوازن.

- الاصلاحات المؤسسية والتنظيمية المطلوبة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية لقطاعات انتاج الغذاء فى العالم العربى.

- اسس وامكانات اعادة تخصيص الاقاليم الزراعية فى اقطار الوطن العربى لإنتاج السلع الزراعية استنادا الى مبدأ الميزة النسبية والكفاءة التنافسية.

- ماهى أنسب تدخلات الغذاء والتغذية لتحسين الأوضاع الغذائية للفئات الحساسة.

لايبقى فى النهاية ، غير أن هناك قضايا كثيرة ، قضايا متصله بالتجارة الدولية، قضايا متصلة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ينبغى أن يعمل فيها الأمن الغذائى، قضايا البيئة والموارد الطبيعية،قضايا الانتاج وقضايا الاستهلاك ومابينهما من قضايا السوق والأسواق وذلك من وجهة نظر تحليل السياسة الغذائية.

أتصور أن هذه بعض من كل من القضايا العاجلة والملحة لموضوع الأمن الغذائى وهو موضوع يستدعى مهارات كثيرة وليس قاصرا على تخصص أو حقل واحد. ومن هنا تأتى سعادتنا بدعوة حضراتكم للإسهام فى هذا الموضوع متعدد الوجوه ومتعدد القضايا ،ونحن سعداء بحضراتكم ولنا الشرف أن نتبادل الحوار.

## عبد الفتاح ناصف:

الحقيقية فى دوائر الحوار السابقة كنا نعرض امكانية أن نناقش موضوعات بتسلسل معين أو نترك حرية ابداء الرأى وفى التحرير نأخذ هذا فى الاعتبار . هل نتركها مفتوحة للتعليق ومداخلات كما يريد أصحابها وبعد ذلك نترك للمحرر إن وجد امكانية لتبويب الموضوعات نقل جزء من المداخله تحت عنوان معين.

**محمد عمرو حسين:**

بسم الله الرحمن الرحيم .. أود توجيه الشكرللمجلة المصرية للتنمية والتخطيط التى دعتنى للاشتراك فى هذه الندوة وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور محمد سمير مصطفى. من أجل مناقشة موضوع الأمن الغذائى،وهو ليس فقط استمرار لما صدر فى العدد الأخير من المجلة ولكنه موضوع من أهم موضوعات الساعة حيث إن استقرار الأمن الغذائى فيه استقرار لأمن الدولة التى توفر هذا الأمن الغذائى. واذا كان الأستاذ الدكتور سمير قد تطرق للمؤتمر العالمى للتغذية الذى عقد فى ديسمبر ١٩٩٢ وكان قد سبقه اعداد ورقة قطرية من كل الدول المشاركة وعددها ١٥٩ دولة بالاضافة الى مايقرب من هذا العدد من الهيئات الأهلية والهيئات الدولية. وكان لى الشرف فى قيادة مجموعة العمل التى أعدت الورقة القطرية التى قدمت باسم مصر بهذا المؤتمر. وكان الاستاذ الدكتور سمير مشاركا معنا وقد غذى الورقة بالجزء الاقتصادى كما شاركنا اساتذة من مركز البحوث الزراعية ومن كل الجهات المعنية بهذا الموضوع.

أحب أن أتطرق للتوصيات التى أخذها هذا المؤتمر والتى تتلخص فى ٩ توصيات رئيسية وكل توصية يتفرع منها فى الانجازات أشياء كثيرة، وكانت التوصيات كالتالى:

١- ادماج الأهداف والاعتبارات والعناصر التغذوية فى السياسات والبرامج الانمائية.

٢- تعزيز الأمن الغذائى الأسرى.

٣- حماية المستهلكين عن طريق تحسين نوعية الأغذية وسلامتها.

٤- الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها.

٥- تشجيع الرضاعة الطبيعية.

٦- رعاية الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا والهشة تغذويا.

٧- الوقاية من نقص مغذيات دقيقة محددة ومكافحته.

٨- الترويج للنظم الغذائية السليمة وأنماط الحياة الصحية.

٩- تقييم الأوضاع الغذائية وتحليلها ورصدها.

اذا نظرنا الى هذه التوصيات نجد أن التوصية الثانية هى المهمة وباقى التوصيات تخدم

تحقيق التوصية الثانية وهى تحسين الأمن الغذائى على مستوى الأسرة. وقد وافقت الدول فى هذا المؤتمر على أن تعد كل دولة من الدول خطة عمل قبل نهاية عام ١٩٩٤ على أساس أن هذه الخطة يتم فيها تحقيق هذه الأهداف أو بعض منها.وفى سبتمبر ١٩٩٤ عقد اجتماع مشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة لدول المنطقة لمتابعة ماتم من هذه الخطط التى أعدت فعلا. وقد ظهر فى هذا الاجتماع أن بعض الدول قد وضعت الخطة، ومنها مصر، وبعضها - لسبب أو لآخر - لم تكن قد بدأت فى اعداد هذه الخطة وكان من بين هذه الدول الأردن وسوريا ونتعشم أن يكون الوضع قد تغير الآن.

فى اجتماع سبتمبر المذكور ، تبين أن بعض الدول العربية بدأت فعلا فى تنفيذ بعض هذه التوصيات ، وكانت مصر قد عرضت مايفيد البدء فى هذه التوصيات ، وأن البداية كانت قد سبقت هذا التاريخ بوقت طويل ومستمره فى التنفيذ . كان أهم شىء فى هذا الاجتماع هو زيادة وعى واضعى السياسة فى الدولة وهذا يدفع ويشجع القائمين بالتنفيذ ويسهم فى ايجاد التمويل اللازم لدعم التنفيذ.

واذا حاولنا أن نستعرض بعض مظاهر التكلفة الغذائية فى بعض الدول العربية المختلفة سنجد أنه بالنسبة للبحرين بعد اكتشاف البترول عام ١٩٣٢ هجر المزارعون الزراعة وتوجهوا للبترول وأهملت الأرض وانخفض الانتاج ، وكان الاعتماد كله على الاستيراد واقتصرت الزراعة على انتاج التمر والفواكه والخضروات والبرسيم.

وفى الأردن كان الاكتفاء بالنسبة للقمح ١٠٪ فقط وبالنسبة للحوم ٢٧٪ واللبن ٤٥٪ وهذا حسب بيانات عام ١٩٩١.

وكان اعتماد دولة الكويت كليا على الاستيراد من الخارج.

أما لبنان فكانت ٣٤٪ من صادراتها منتجات زراعية ، ٢٥٪ من وارداتها منتجات زراعية وكان هناك أمراض نقص وسوء التغذية حيث كان لديهم مرض تضخم الغدة الدرقية بنسبة ١٩,٥٪ والأنيميا والسعرات التى يحصلون عليها نسبة كبيرة منها من الدهون تصل لنحو ٣٤٪ وكانت الرضاعة الطبيعية لفترة محدودة بنسبة ٥٠٪ ولم يتعد الانتاج الزراعى ٢٠-٣٠٪، وأهم مصادر

السعرات الخبز والفول ومنتجات الألبان والبيض.أما استهلاك اللحوم الحمراء فكان قليلا جدا لذلك كان لديهم نقص عنصر الحديد.

وتعتمد سلطنة عمان على الاستيراد فى المواد الغذائية ووصلت نسبة الانيميا عندهم الى ٦٠٪ بين الأطفال ، والى ٥٤٪ بين الأمهات وتفاوت نقص السعرات ذات الأصل البروتينى بين ٦٪ ، ٢٨٪. وبالرغم من أن لديهم سوء تغذية بالنقص فلديهم أيضا سوء تغذية بالزيادة وهى أمراض السمنة والسكر وارتفاع الضغط أما الزراعة لديهم فتعتمد على الأمطار،ووصلت نسبة الاكتفاء حسب الأرقام التى طرحت فى هذا الاجتماع إلى ٢٢٪ من لحم الخراف ، و٤٦٪ من لحم لبقر و٩٠٪ من الألبان.

وفى دولة قطر تغير النمط الغذائى الذى اعتادوا عليه من سمك وأرز وبلح الى معلبات ومجمدات بعد ظهور البترول لديهم.

أما المملكة العربية السعودية فقد أصبحت مصدرة للقمح ، ولكنها تستورد ٧٥٪ من احتياجاتها من المواد الأخرى وهناك اتجاه الى زيادة تناول الدهون وتقليل النشويات.

وفى السودان ، هناك مشاكل سياسية واقتصادية كثيرة، حيث ينتشر لديهم مرض نقص فيتامين (أ) إما بأعراض بسيطة أوبأعراض تؤدى للعمى، كذلك لديهم نقص فى اليود يصل الى أكثر من ٨٠٪ بين التلاميذ لذلك تم انشاء وحدة نقص اليود بوزارة الصحة السودانية.وقد فقد الاقتصاد فى السودان القدرة على توفير الطعام كما فقد القدرة على توفير دخل وقوة شرائية للأفراد وهذا كلام الفنيين من السودانيين الذين حضروا الاجتماع.

وتتميز دولة الامارات، باكتفاء فى الخضروات مع انتاج محدود جدا من الحبوب،فيبلغ الاكتفاء من الألبان ٦٠٪ ،وتعطى الدواجن ثلث الاحتياجات والاسماك ٩٠٪ والبيض ٧٥٪.

وبالنسبة لمصر، عقدت ندوة فى الجمعية المصرية للتغذية منذ بضعة أيام عن الفجوة الغذائية واستعرضت فى هذه الندوة بعض المشاكل الغذائية وقد حضرها السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الذى جاء على لسان سيادته أن اكتفاءنا من القمح وصل الى ٥٥٪ بعد أن كان ٢٠٪ .

نحن نعرف أن مصر كانت هى المزرعة التى تغذى من حولها من أمصار كما ذكر الاستاذ الدكتور محمد سمير أيام محمد على حيث كان تعداد السكان ٣ مليون والأرض الزراعية ٣ مليون فدان وفى أوائل الستينات بعد بناء السد العالى زادت الأرض الزراعية بحيث أصبحت ٧ مليون فدان وتعداد السكان ٢٦ مليون ، وبعد ذلك حدث تغول على الأرض الزراعية ومحاولة لزراعة الصحراء وقد كلف هذا المجهود الدولة الكثير وأصبحت حصيلة الأرض بعد الاعتداء ومحاولة الإصلاح وزراعة الصحراء ٧,٦ مليون فدان بالرغم من أن تعدادنا تجاوز ٦٠ مليونا فكان ال ٧ مليون فدان يغذون ٢٦ مليون فردا والآن تغذى٧,٦ مليون فدان مايزيد عن ٦٠ مليون فرد.

وهناك مجهودات كثيرة لزيادة الانتاجية ، لذلك ضاقت الفجوة ، حيث أصبح القمح يغطى ٥٥٪ ، وتقل الفجوة فى الحبوب الأخرى، أما البذور الزيتية فإن الاكتفاء الذاتى فيها يصل الى ٢٠٪ فقط واللحوم الحمراء لدينا اكتفاء منها بنسبة ٨٠٪ ،أما اللحوم البيضاء فليس بها أى فجوة وبها اكتفاء ذاتى ، ولدينا اكتفاء من الخضروات والفواكه بل وفائض للتصدير.

لكن هل الاستيراد ضرورة ؟ نعم ضرورة لأنه لايمكن لأى دولة مهما أوتيت من قدرة واكتفاء أن تعيش على منتجاتها فقط لأنه يمكن أن يكون انتاجها وفيراً ورخيصاً وتصدر جزءاً كبيراً منه، ويمكن أن تستورد بديلا له بثمن أرخص لتستفيد من فرق السعر وهذا يحدث فى مصر فى السكر، فمصر صدرت السكر فى أشكال وأنماط واستوردت سكر من الخارج بأسعار أقل واستفادت من فرق السعر.اذن الاستيراد وارد لكن يجب أن تكون هناك سياسة تحكم هذا الاستيراد حتى لايتقلب، كما ينبغى ألا نتهاون فى زيادة الانتاج.

فى اليمن - وكنت خبيرا من البنك الدولى أعمل هناك - لاحظت أن الشباب هجر الزراعة للعمل على المراكب وترك الزراعة للنساء والأطفال الذين ليس لديهم المقدرة كالرجال فتأثرت الأرض والانتاج الزراعى.

وفى مصر زادت الهجرة من الريف الى الحضر وهذا أثر على الأرض الزراعية لكن الأمل كبير فى المشروع الكبير الجديد وهو مشروع دلتا جنوب الوادى ونتعشم أن تحل كثير من مشاكلنا بل قد

يؤدى ذلك الى زيادة بعض المحاصيل التى ستؤدى بالضرورة الى زيادة القدرة التصديرية ، وأكتفى بهذا القدر.

## حمدى سالم

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحقيقة أنتهز فرصة حضورى وأبدأ بتوجيه الشكر مرة أخرى الى هيئة تحرير المجلة على دعوتنا للمشاركة مع حضراتكم فى هذا الموضوع الهام. ويسعدنى أيضا أن أكون فى صحبة مجموعة من افضل خبرائنا فى المجالات الزراعية المختلفة.

بالنسبة للموضوع المطروح للمناقشة ، يعتبر الموضوع من الاتساع بحيث يستطيع الفرد الحديث فيه لساعات ، بل لأيام ، ولكن سأحاول بقدر الأمكان أن أساهم مع حضراتكم فى جزئيات محددة جدا.

أول جزئية يجب أن يكون أمامنا اطار هو اطار المفهوم . وينقسم المفهوم من وجهة نظرى - وأتفق مع الدكتور سمير مصطفى فى الورقة التى عرضها - الى عناصر أربعة أساسية:

- اتاحة السلع الغذائية.
- الاستقرار الكمى والسعرى للغذاء فى الأسواق.
- توافر القدرة الشرائية للحصول على الغذاء.
- توفر المواصفات والتحكم والقدرة على الرقابة على الغذاء فى الأسواق.

هذه عناصر أربعة لايمكن الحصول على الأمن الغذائى بفصل عنصر عن الآخر. اذا تحدثنا عن الاتاحة ، يأتى جزء من الاتاحة فى القدرة على انتاج الغذاء محليا وهو جزء من وسائل اتاحة السلعة، قد يكون منتجها أو قد يكون مستوردها وهنا تدخل سياسات الدول فى المخزونات الاستراتيجية وادارة المخزون وخلافه وهذا توضيح للمفاهيم لكى نغطى الموضوع بشكل جيد.

النقطة الثانية من وجهة نظرى الشخصية، هى النظرة للأمن الغذائى كأمن غذائى وموضوع مستقل ، أعتقد أن الأمن الغذائى هو نتيجة لجهود تنموية وليس مشكلة فى حد ذاته خاصة أنه لايمكن أن ننظر للأمن الغذائى دون النظر الى التنمية ، لأن الأمن الغذائى نتيجة لهذا . فعندما

تتحقق تنمية عربية متكاملة يمكن أن يكون هناك أمن غذائى عربى فالمسألة منتهية. فالقضية قضية تنميه فى المقام الأول. واذا كانت القضية قضية تنمية، ننظر لمواردنا الزراعية فى المنطقة العربية وهنا نجد أن التحليل التاريخى يفيد لمعرفة المستقبل ونجد ببساطة أنه بعد عقد الاستقلال الذى بدأ فى الخمسينات سادت المنطقة العربية نظرة قطرية شديدة، وساعد على ذلك مع الأسف الشديد ثورة النفط التى نعبترها ميزة أدت الى نوع من التركيز فى النظرة القطرية ، لأن الدول تصورت من أول وهلة أنها تستطيع الحصول على كل شىء طالما نملك المال ، وهذا ماحدث ، السعودية تنتج القمح وتصدره ثم تتراجع فى الفترة الأخيرة. أود أن أقول إن هذه النظرة القطرية كانت شديدة جدا لدرجة كبيرة وسوف اعطيكم مثالا على ذلك.

اذا حللنا خطط التنمية فى المنطقة العربية ككل من حيث الاستثمارات وكم الاستثمارات ، حضراتكم تعلمون جميعا أين توجد الموارد الزراعية فى المنطقة العربية. الموارد الزراعية موجودة فى السودان والصومال وموريتانيا والمغرب بالدرجة الأولى ثم العراق.. وهكذا حيث الموارد الزراعية الطبيعية التى تعتبر قاعدة الانتاج الطبيعية، نجد أن كل الدول العربية التى لديها موارد زراعية تصلح للتنمية والمعضلة حاليا أن هذه الدول لم تحصل على أكثر من ١٠٪ من الاستثمارات المتعلقة بالمنطقة لعربية، بينما دولة واحدة هى ليبيا حصلت على ٣٠٪ من الاستثمارات . هذا يؤكد النظرة القطرية للتنمية ، وهذا عامل خطير جدا حدث فى التاريخ. لذلك فان الأمن الزراعى العربى هو أمن عربى وليس أمن على المستوى القطرى فاذا تحدثنا عن الأمن على مستوى كل دولة يصبح تأكيداً للنظرة القطرية.

لايمكن اطلاقا تحقيق الأمن الغذائى العربى على نطاق قطرى، كل الدراسات السابقة والافكار التى حللت هذا الموضوع وهى كثيرة جدا أكدت هذا حيث لايمكن تحقيق أمن غذائى مثلا على مستوى الكويت ولا البحرين ولا السعودية ولاحتى مصر حيث اتفق مع كلام الدكتورسمير على أن الأمن الغذائى يمكن أن أحققه على المستوى العربى. زيادة القدرة على انتاج الغذاء يمكن تحقيقها على نطاق عربى خاصة ان الاقليم العربى كما تعرفون به بيئات عديدة تنتج العديد من المنتجات . لكن هذا التنوع البيئى وهذه القدرات الزراعية الكبيرة- التى تتواجد قواعد مواردها وتم

فعلا مسحها وحصرها - كانت معطله لفترة طويلة جدا ، ليس هناك استثمارات ، النظرة القطرية فى التنمية شديدة جدا ، المناطق التى بها كثافة بشرية كبيرة وقادرة على العطاء المثمر مثل مصر والمغرب ليس لديها موارد ، المناطق التى بها أراضى ومياه ليس بها أموال ولا بنية أساسية ، ليس هناك نظام ، القدرة البشرية على الانتاج غير موجودة ، أصبح هناك انفصام فى الموارد الزراعية العربية ، لايوجد تكافؤ.

شئ هام جدا ساعد على هذه النظرة القطرية - وحضراتكم تعلمونه جيدا- وهو اختلاف النظم الاقتصادية العربية خلال الفترة الماضية. هناك تباين كبير فى النظم الاقتصادية، بعض الدول كان بها النظام الاشتراكى والمركزية فى الادارة والتخطيط منها مصر وسوريا وليبيا والعراق والجزائر، وبعض الدول كان بها نظام السوق بصورة أو بأخرى مثل الأردن الى حد ما ، ولبنان الى حد ما ومنطقة الخليج كلها ، فالاتفاق على انسياب رأس المال وانسياب العمالة لكى تقوم التنمية وتتزايد فى المنطقة العربية لم يكن موجودا حتى عندما كنا نقرر قرارات ، كانت قرارات غير تنفيذية لأن السياسات مختلفة فكيف يتأتى أن يعمل مستثمر سعودى مع شركة زراعية حكومية مصرية؟

يحضرنى هنا لكى نؤكد هذا الكلام، أن الأمن الغذائى العربى الذى نتحدث عنه ليس جديدا . هناك تاريخ طويل جدا وهناك قرارات كثيرة اتخذت منذ منتصف السبعينات ، عملت دراسات اشترك فيها الجانب العربى ومؤسسات عربية وخبراء عرب وانتهت الى ماعرف فى بداية الثمانينات بما سمى برامج الأمن الغذائى العربى التى أعدتهما النمظمة العربية للتنمية الزراعية واشترك فيها عدد كبير جدا ، أكثر من ١٠٠ خبير عربى فى كل المجالات، وانتهت الى - على ما أذكر - ١٥٣ مشروعا على النطاق العربى تكفى لتحقيق نسبة عالية جدا من الانتاج المحلى . لكن هذه الموضوعات نوقشت فى الجامعة العربية على نطاق وزراء الاقتصاد والمال العرب ثم شكل فريق عمل سمى فريق الأمن الغذائى العربى ضم كل المؤسسات والشركات العربية العاملة فى هذا المجال، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الشركة العربية للثروة الحيوانية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، كل المؤسسات التى لها علاقة بالموضوع واجتمعوا وانفضوا واجتمعوا وانفضوا ، لكن القيود التى ذكرناها لحضراتكم من اختلاف

النظم واختلاف السياسات الاقتصادية المطبقة فى الدول حالت تماما دون اخراج أى مشروع من هذه المشاريع- حتى اذا كان منطقيا - الى حيز التنفيذ.

العكس تماما هو الذى حدث ، والتاريخ يبين أن اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والسياسات المطبقة قد أدت الى نوع من التدمير والاستنزاف لقواعد الموارد العربية للأسف الشديد بمعنى أن سياسة دعم كثيفة جدا بطريقة غير معقولة فى السعودية أدت الى استنزاف الموارد المائية بشكل كبير وكذلك ليبيا ، وشمال ليبيا - وسيادتكم تذكرون - وهو منطقة السكان الاساسية ، عندما جاء البترول مع الدعم لم يجدوا مياها للشرب أولا وليس للزراعة، أحياء كثيرة من العاصمة طرابلس ليس بها مياه شرب. اذن الموارد استخدمت مع النظرة القطرية لتدمير ماهو متاح. كذلك السعودية فى المنطقة الشرقية- حضراتكم تعلمون- والتقارير موجودة، معدل السحب جعل هذه المرافق بها مشاكل رهيبة جدا فى هذه المناطق ، بل بالعكس الخزان الجوفى الذى تسحب منه منطقة الخليج كلها ، منعت الكويت السحب منه خدمة للأجيال القادمة وهو نفس الخزان الذى يستنفد فى السعودية.

الآن، ماهو الوضع الحالى ؟ والأرقام موجودة ، الجهود العربية كلها لم تصل الى شئ . الوضع الراهن الآن - كما نرى - يشهد متغيرات على المستوى الوطنى والدولى كبيرة جدا ، اذن يجب أن ننظر للموضوع كمحور من محاورنا ، ماهى تأثيرات مايدور الآن على الساحة الدولية والوطنية والاقليمية وتأثيرها على الأمن الغذائى العربى ؟ هذا عنصر مهم ، هل القادم سيفرغ الماضى؟ أم أن هناك ملامح أو قد يكون ومضه أمل ايجابية.

أولا... تجتاح المنطقة العربية الآن - كما تعلمون حضراتكم - موجه من سياسات الاصلاح الاقتصادى كما حدث فى مصر ، ويطبق فى الجزائر وتونس والمغرب والعراق ويطبق على المستوى العام ، فى سوريا والأردن يطبق بشكل شديد حتى دول الخليج بدأت فى خصخصة بعض منشآتها ، الآن هذه موضة، وتيار ايضا من ضمن برامج سياسات الاصلاح الاقتصادى الغاء الدعم أو تخفيضه تدريجيا كما حدث فى مصر وكذلك السعودية حيث بدأوا التقليل نسبيا بالغاء بعض البنود من الدعم كليه، وبعض الاستثمارات تتجه لبعض البنود على حسب ظروف كل دوله ويعتبر هذا اتجاها.

الاتجاه الثانى هو تحرير التجارة الدولية ومايقتضيه ذلك من الحد من دعم الصادرات والحد من دعم المدخلات الى حدود معينه ومن المتصور - فى ظل هذه البيئة أن هناك اتجاها للتكتل الاقتصادى العالمى ، جعل العالم العربى - أقرب بوابة - يحس أن هناك تياراً خطيراً يؤثر على مستقبل المنطقة العربية وحتى الحقوق العربية لم تعد مضمونة فى المستقبل ، والجديد فى هذا الموضوع أن دول الخليج هى التى تطالب بهذا رغم أنها كانت ضد الاتجاهات التكتلية أو التنموية القومية سابقا. تغيرت الكفه ، كان أصحاب السلطة فى دول الخليج قديما يتصورون أنهم يستطيعون عمل أى شئ ، لكنهم الآن وبعد هذه التغيرات أدركوا أن الجميع أصبح فى قارب واحد ولابد من التحرك معا وبالتالى أقرت منطقة التجارة الحرة العربية لأول مرة بشكل مختلف عن اتفاقية السوق المشتركة التى كانت على الورق فقط ونأمل أن تبدأ منطقة التجارة الحره هذا العام.

أود القول باختصار اننا لايمكن أن نفكر فى الأمن الغذائى باتاحة السلع الغذائية - ولا أسمى ذلك أمناً غذائياً لأننا قلنا إنه يتحقق بأربعة عناصر - وزيادة قدرة المنطقة العربية على انتاج الغذاء دون أن نفكر أو نربط ذلك بالقدرة على تحقيق نوع من التنمية على المستوى العربى حيث يوجد هناك ٨٠ مليون فدان بالسودان ومعدل سقوط الأمطار فوقها أكثر من ٦٠٠ مم كيف يحدث نمو وليس هناك تمويل أو بنية أساسية ولاخبرة زراعية واستثمارات، من أين يتم الحصول على ذلك؟ والاجابة من خلال مشروعات مشتركة وقوانين الاستثمار التى تنظم ذلك وهى بذلك عملية تنموية وليست عملية جزئية. هذا هو الجزء الأول من الإتاحة ولابد أن نظهره فى اطار تنموى متكامل.

الجزء الثانى خاص بالاستقرار، لكى نتكلم عن استقرار السلعة فى السوق لابد أن نتكلم عن شيئين: نظم التوزيع والتداول للغذاء وتهمنى بالدرجة الأولى السلع الغذائية الاستراتيجية التى تعانى المنطقة العربية من العجز فيها، واستقرار سعرى بحيث يكون هناك منافسة فى الأسواق بالاضافة لتدخل الدولة.

البعض يتصور أنه طالما كان هناك تحرير اقتصادى واصلاح اقتصادى تترك المسألة كلية لقوى السوق، فى الغذاء لايمكن أن نخضع لاقتصاد السوق بالشكل الذى نتصوره لابد أن يكون للدولة دور، كيف ؟ بالتحكم فى العرض، بالسيطرة على المخزونات . دور الدولة مهم جدا، نظم

التوزيع مهمة جدا بالنسبة لاستقرار السوق فكثيرا ما تكون السلعة متوفره بالكم الكافى لكن توزيعها داخل المجتمع يؤدى الى اختناقات خاصة أن الشعوب فى بلادنا أكثرها فقيرة وقد زاد الاصلاح الاقتصادى المشكلة فى مراحلة الأولى وبالتالى فان موضوع الاستقرار الكمى والسعرى فى الاسواق فى غاية الأهمية وهو محور لابد أن يؤخذ بشكل جيد.

النقطة الثالثة لكى لا أطيل على حضراتكم توفر القدرة الشرائية للحصول على الغذاء ، السلعة موجودة ، والسعر موجود ، لكنى فقير ولا استطيع الشراء. هذا محور هام وقد عالجه الدكتور سمير فى الورقة ، القدرة الشرائية ضعيفة فى بعض الدول مثل مصر، المغرب، السودان والصومال ، فمستوى الدخول منخفض لذلك كان من المهم تطبيق نظم الدعم الغذائى. فهل مايطبق منها فى منطقتنا صالح؟ فى مصر مثلا نحن ننفق على دعم الغذاء ٤ مليار جنيه مصرى سنويا - وهذا مرتبط بالقدرة الشرائية - فهل مانطبقة فعلا يحقق الهدف؟ أم أن هناك نظما أخرى لادارة الدعم بصورة أفضل ؟ هل هى فعلا توصل الدعم لمستحقيه ؟ مانبتدعه من سياسات لابد أن يكون هدفه زيادة قدرة الفقراء على الحصول على الخبز والغذاء كنوع من الأمن الغذائى ولابد أن ننظر لهذه السياسات بشكل آخر . بعض الدول مثل الأردن استخدمت اسلوبا آخر ، رفعوا الدعم المباشر عن السلع ووضعوه فى صورة دخل لبعض الفئات بينما ندعم نحن على بعض السلع الاساسية، هذه الموضوعات تتطلب دراسات متأنية لأهميتها فى دعم الأمن الغذائى العربى.

النقطة الرابعة والأخيرة التى أود الحديث فيها ، هى النقطة الخاصة بالنوعية والتغذية والرقابة لايكفى أن يكون لدينا قمح فى السوق ومستقر سعره والناس لديها قدره على شراء الرغيف ثم أقوم بصنع الرغيف بشكل سيئ . لابد أن ننظر لكل العمليات ، ولابد أن تكون هناك مواصفات واضحة وقدرة على الرقابة على كل الأداء الذى له علاقة بالأغذية.بدءا باستخدام الكيماويات فى الرش والمبيدات فى الغذاء الذى يجلب لنا الأمراض وانتهاء بتصنيع رغيف الخبز فى المخبز ، هذا جزء من الغذاء، هذا عنصر مهم يجب أن ننظر له فى بلدنا حيث إن الخبرات المستفادة تشير الى أننا نسير بطريقة خاطئة . اذن الرقابة على الأغذية، والرقابة على تصنيع الأغذية مثل انتاج الخبز فى المخابز والمصانع وغيرها تمثل البداية الصحيحة. والجمعيات الأهلية وحركة حماية المستهلك فى

العالم لها دور ونحن لدينا مثل هذه الجمعيات وهذه الجهود الشعبية لابد أن تدعم وتسند الجهود الحكومية التى تقوم بالرقابة .

## محمد عبد الفتاح القصاص :

أود فى البداية تربيط الكلام النفيس الذى استمعنا اليه، وأعتقد أن لدينا ثلاثة مواضيع نود التحدث فيها : أولها الأمن الغذائى كقضية ، والثانى البحث عن علاج للأمن الغذائى، والثالث النظرة المستقبلية لحل المشكلة.

هذه العناصر الثلاثة تكلم فيها كل من الدكتور عمرو والدكتور حمدى ورغم أن الدكتور حمدى فسر بوضوح فكرة الأمن الغذائى، ماهيته ، والنقاط الأربع التى تحدث فيها ، لكنى أود التحدث عن هذه المسألة وهى الأمن الغذائى وتوصيفه ثم نتحدث عن طريقة العلاج ومايمكن أن ننتجه، وأود أن أحيطكم ببعض القصص التى تعرض هذه القضية والدروس المستخلصة منها.

هذه القصص كلها تأتى من أفريقيا، لأن أفريقيا خلال العشرين سنة الماضية، واجهت دولها الجوع ونقص الغذاء وأود هنا أن أجمع بعض الدورس المستفادة من هذه الدول لأن بعضها دول عربية كالصومال والسودان وموريتانيا.

عندما حدثت المجاعات فى أفريقيا، كانت الملاحظة الأولى أن كل من مات من الجوع كان من الريف وليس المدن، واقول ذلك لكى اشرح الكلمة التى قالها الدكتور سمير فى استعراضه لورقة المحاور وهى فكرة الارادة السياسية. فالارادة السياسية مرتبطة بالوزن السياسى للمجموعات لأن الناس الذين يعيشون على الهامش - مثل أهل الريف - يكون وزنهم هامشيا بينما أهل المدن وزنهم السياسى أكثر فكل التوجه لحل مشاكلهم.

المسألة الثانية أن اليونسيف أجرى تجربة فى بعض الدول الأفريقية . الناس الذين يأتون بالغوث يحضرون اغذية ويوزعونها وكانت المشكلة فى التوزيع ، لذلك فى السبعينات بعدما جاءت حالة الجفاف ونقص المطر فى بلاد الساحل، اغلب المعونات المالية التى ارسلت انفقت لعمل طرق لتوصيل الأغذية لأن عملية التوزيع مهمة جدا، لكن تجربة اليونيسيف فى وسط هذا الجوع رأت أن

تعطى الناس نقوداً بدلا من الغذاء وكل من تسلم نقوداً لم يمت من الجوع هذا ماذكره الدكتور حمدى وهو القدرة على الشراء.

النقطة الثالثة أنه فى عام ١٩٨٤ أعلنت عشرون دولة أفريقية أن لديها مجاعة وطالبت بمعونات الغوث، وعندما قام بعض الباحثين بتحليل الانتاج الزراعى الخاص بهذه الدول ، وجدوا بدون استثناء زيادة فى الانتاج الزراعى من ٤٠-٦٠٪. والحقيقة أن هذه الدول كان لديها مشاريع تنمية زراعية وسدود ومياه، كلها قامت بزراعة محاصيل نقدية ثلاثة محاصيل لاغير: القطن والفول السودانى فى تسع عشرة دولة والموز وكان فى الصومال. هذه قضية تحتاج نظرة، يمكن القول ان معنى ذلك هو زراعة محاصيل نقدية أصدرها واشترى بها أغذية أكثر للناس ، لكن المشكلة أن الجوعى كان وزنهم السياسى ضعيفا ، فلم يكن هناك اهتمام بشراء الغذاء. لكن من ناحية أخرى تم الانفاق على مشروعات اخرى ولم توجه الاموال للغذاء أو انتاج الغذاء وهذه فكرة تحتاج للمناقشة : هل انتج محاصيل لسوق التصدير واستورد الغذاء؟ أم أن هناك حدا للأمن الغذائى بمعنى أنه لابد أن انتج ٤٠-٥٠٪ كحد أدى من غذائى. هذه قضية كانت مطروحة، واكرر فكرة الارادة السياسية والوزن السياسى للمجموعات المتضررة هى التى تحدد المشكلة.

عندما أتحدث عن وسائل العلاج، نسأل، كيف نوسع الزراعة ؟ وكيف نكثف الزراعة؟ والدكتور عبد السلام جمعه معنا، هل نستخدم التكثيف الرأسى أم الأفقى ؟ هذه قضية نود طرحها لأنها واردة فى المشروعات القادمة حيث إن الكلام قد ورد عن مشروعات التوسع فى ليبيا والسعودية وفى مصر( مشروع قناة توشكى) يحتاج الى نظرة فاحصة . ماهو التوسع الزراعى؟ ما أود توضيحه هو فكرة الارادة السياسية التى تحدث عنها الدكتور سمير لأنها مهمة جدا لأنه لاحل للمشاكل الا فى وجود ارادة سياسية وفى عداله الوزن النسبى للمجموعات المختلفة وهذه نتمتع بها فى مصر ، لكنها ربما لاتكون موجودة فى بلاد مثل اليمن والسودان والصومال وموريتانيا التى ترتفع بها نسبة من يموتون فى المناطق الهامشية وهذه ليست عدالة اجتماعية ، وعناما يأتى الحديث عن العلاج سوف أتحدث فيه.

## عبد القادر دياب:

بسم الله الرحمن الرحيم .. فى إطار مفهوم قضية الأمن الغذائى والذى ينصب حول ضمان توفير الغذاء للمواطن،وضمان قدرته الشرائية له للحصول على احتياجاته الغذائية المتوازنة. فلربما يكون المحور الاساسى فيها هو القدرة على توفير الغذاء عن طريق إنتاجه محليا، وأقصد هنا على مستوى الوطن العربى كله . ولربما يكون من الدواعى الأساسية لهذه الندوة أن قضية الأمن الغذائى فى الوطن العربى اليوم أصبحت قضية تستدعى النظر أو البحث المتعمق نظرا لكون الدول العربية جميعها تعتبر مستوراداً صافياً للغذاء، دون استثناء ، وان اختلفت فيما بينها من حيث القدرة على توفير الغذاء عن طريق الاستيراد، حيث إن منها من لديه الموارد المالية التى تمكنه من شراء الغذاء من الخارج . ومع ذلك فان التطورات السياسية العالمية قد فرضت على بعض هذه الدول عدم القدرة على الحصول على الغذاء رغم توافر القدرة المالية لديها ،والعراق نموذج واضح لذلك.

أضف الى ذلك أيضا أن مشكلة توفير الغذاءمن الخارج يتوقع أن تتضخم أكثر وأكثر مع تحرير التجارة العالمية ، وتنفيذ قواعد الجات. فنحن نعلم من خلال هذه الاتفاقية كم هو حجم الدعم الموجه للزراعة فى الدول المصدرة للغذاء.. ونعلم تماما نوع الشروط التى فرضت على هذه الاتفاقية، وقد يكون أكثر مافيها خطورة هو تحويل القيود الكمية المفروضة على الصادرات أو الواردات الى رسوم جمركية.. فعلى الرغم مماتتضمنه الاتفاقية من اتجاه نحو تخفيض الدعم الموجه للزراعة وإلى تخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعية ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات منها، فإن تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات أو الصادرات يتوقع أن يأتى برسوم جمركية إضافية تفوق معدلات التخفيض المنصوص عليها فى الاتفاقيات بشأن الرسوم الجمركية.. إن تخفيض الدعم الموجه للزراعة إلى جانب تخفيض دعم الصادرات فى الدول المصدرة للغذاء مع ضخامة حجم هذا الدعم فى هذه الدول ستكون محصلته النهائية ارتفاع تكلفة فاتورة وارداتنا من الغذاء.. وفى نفس الوقت ستكون هناك قيود على صادراتنا من السلع الزراعية وغير الزراعية( مع تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية فى الدول المستوردة لها )... وبالتالى فإن ذلك يلفت نظرنا إلى أهمية النظر إلى قضية زيادة الإنتاج من الغذاء محليا على مستوى الوطن

العربى بنوع من الجدية.

إن الرغبة فى زيادة الإنتاج من الغذاء على مستوى الوطن العربى تتطلب وجود الإرادة السياسية الجادة لخلق التكامل المطلوب بين الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة فى بعض الدول العربية، والموارد البشرية أو الرأسمالية المتاحة فى البعض الآخر منها فى سبيل زيادة إنتاجها المحلى من الغذاء.

عندما ننظر الى العوامل التى أدت الى وجود العجز المتزايد فى الغذاء فى الوطن العربى، يمكن أن نترجم ذلك إلى عاملين رئيسيين : الأول هو زيادة الاستهلاك من هذا الغذاء بمعدلات كبيرةتفوق معدلات الزيادة فى الإنتاج المحلى من الغذاء وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو السكانى من ناحية إلى جانب زيادة أو ارتفاع مستوى الدخول الفردية فى البعض من الدول العربية. أما العامل الثانى فهو ضعف معدلات النمو فى الإنتاج المحلى من الغذاء إما بسبب محدودية الموارد الزراعية الطبيعية المستخدمة فى الزراعة فى بعض هذه الدول أو ضعف الإنتاجية الزراعية فى البعض الآخر منها أو لكلا السببين معا فى البعض الآخر.

وإذا ماتركنا جانبا العوامل المسئولة عن زيادة الاستهلاك من الغذاء فى الوطن العربى، ونظرنا إلى العوامل المسئولة عن ضعف معدلات النمو فى الانتاج المحلى من الغذاء فى الوطن العربى، فإنه يمكننى القول بأن هناك أملا كبيراً لسد الفجو الغذائية فى الوطن العربى ككل، بل قد نصبح مصدرين الغذاء اذا ماوجد قدر ضئيل من الإرادة السياسية والسبيل إلى ذلك يكمن فى قدرتنا على التغلب على مشكلة التخلف التكنولوجى فى الزراعة ... فإذا مانظرنا إلى الموارد الأرضية الزراعية فى الوطن العربى ككل وباعتبارها أهم عنصر إنتاجى طبيعى فى العملية الانتاجية الزراعية نجد أن متوسط نصيب الفرد فى الوطن العربى من الأراضى الزراعية - التى تزرع وليست المتاحة للزراعة - لايقل عنه فى غيرنا من الدول المتقدمة المصدرة للغذاء . فنصيب الفرد من الأراضى التى تزرع فى الوطن العربى يعادل نصيب الفرد من الأراضى التى تزرع فى الدول الأوروبية ككل، بل يعادل متوسط نصيب الفرد منها على مستوى العالم ككل... لكن الدول الأوروبية مصدرة للغذاء ، وأمريكا الشمالية مصدرة للغذاء، ونحن مستوردون للغذاء .. اذن أين المشكلة؟ ... المشكلة أن

الإنتاجية لدينا متدنية جداً والى حد كبير على مستوى الوطن العربى ... فإذا ما أخذنا الدول العربية جميعها واعتبرنا مصر مقياسا باعتبارها أكثر الدول العربية إنجازاً من حيث تحقيق إنتاجية زراعية عالية وعلى الرغم من أنها قد تكون أقل بكثير عن غيرها فى الدول المتقدمة فى كثير من الحاصلات الزراعية، فإننا نجد أن إنتاجية الأراضى الزراعية فى الدول العربية ودون استثناء تعادل مابين ١٠-٥٠٪ من متوسط الإنتاجية فى مصر فى كثير من المحاصيل الزراعية. وهنا يمكن أن نتساءل عن العوامل المسئولة عن تدنى الإنتاجية الزراعية فى الدول العربية.. هل هى عوامل طبيعية؟ ... هل هى عوامل تكنولوجية؟ .. هل هى عوامل إدارية؟ .. بالنسبة للعوامل الطبيعية فإن أول مايتبادر إلى الأذهان منها القول بأن الزراعة فى الوطن العربى فى أغلبها زراعات مطرية تعتمد على مياه الأمطار ، والتى تتصف بالندرة. وهنا أيضا نستطيع القول بأن الدول العربية لديها من الأراضى الزراعية المستخدمة فى الزراعة والتى تعتمد على نظام الرى الدائم، سواء من المياه الجوفية أو مياه الأنهار فى بعض هذه الدول - مثلها مثل مصر. ولو أطلعنا على الإحصاءات الخاصة بالأراضى التى تزرع بنظام الرى الدائم فى الدول العربية مقارنة بعدد السكان بها نجد أن متوسط نصيب الفرد منها فى أغلب الدول العربية يعادل متوسط نصيب الفرد منها فى مصر، ويضاف إليها أيضا عشرة أضعاف هذا المتوسط من الأراضى التى تعتمد على الأمطار فى الزراعة ومع ذلك منها دول مستوردة للغذاء ... إذن أين المشكلة؟ المشكلة تكمن فى تدنى الإنتاجية بسبب التخلف التكنولوجى فى الزراعة بالدول العربية. وإنى أتذكر هنا ماشاهدته فى زياراتى الميدانية للزراعة فى بعض الدول العربية .. فلم أكن أتخيل مدى بدائية الأساليب المستخدمة فى هذه الدول خاصة بالنسبة للطرق والأساليب الفنية المستخدمة فى الزراعة وفى خدمة المحصول ، وفى الأصناف المنزرعة من المحاصيل .. إن التخلف التكنولوجى فى الزراعات العربية يمكن التغلب عليه إذا تعاونت الدول العربية فيما بينها بغرض استنباط السلالة مرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الزراعية وتحديد المعاملات الفنية السليمة التى تتلائم وظروف الزراعة فى كل من هذه الدول العربية... إن التعاون العربى فى هذا المجال سيتطلب استثمارات،ولكن استثمارات البحث فى تكنولوجيا الإنتاج وتطبيقها بغرض رفع الإنتاجية الزراعية تعتبر قليلة بالقياس إلى الاستثمارات اللازمة للتوسع

الزراعى فى مساحات جديدة.. الخ. إن التعاون العربى فى مجال البحث وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة فى الزراعة نعنى به هنا خلق التكامل فيما بين الكوادر العلمية ومؤسسات البحث العلمى الموجودة فى دولة ما ،مع رأس المال اللازم للاستثمار فى هذا المجال والموجود فى دولة أخرى.

والى جانب التخلف التكنولوجى فى الزراعة العربية وضرورة البحث وتطبيق التكنولوجيا المتطورة،هناك أيضا تخلف أسواق السلع الزراعية فى الدول العربية والحاجة إلى تطويرها. فتطوير الأسواق الزراعية فى الدول العربية يعد هو المحور الثانى لزيادة الانتاج الزراعى... وأقصد هنا ضرورة وجود الأسواق التى تساعد المنتج الزراعى على زيادة الإنتاج. ففى مصر على سبيل المثال قد تكون لدينا مشاكل محدودة بالنسبة لأسواق السلع الزراعية، حيث وجود شبكة من الطرق والمواصلات جيدة تربط مابين مراكز الإنتاج والأسواق، إلا أنه مازال لدينا مشاكل أخرى بالنسبة لأسواق السلع الزراعية... فلو نظرنا الى الصناعات المستخدمة للمحاصيل الزراعية الخام على سبيل المثال ... فنحن ندعو إلى الاكتفاء الذاتى من السكر، مع وجود مشكلة العجز فى مياه الرى، وكان هناك الاتجاه إلى التوسع فى زراعة بنجرالسكر كبديل لمحصول قصب السكر.. ولكن أين هى الصناعات القائمة على تصنيع بنجرالسكر ؟ .. الدعوة لزراعة وتصنيع بنجر السكر بدأت منذ أكثر من عشرين سنة.. ولكن لدينا مصنع واحد فى كفر الشيخ...كذلك أيضا صناعة الزيوت النباتية، فقد تكون هناك الصناعات القائمة على تصنيعها وبالطاقة الإنتاجية الكافية، إلا أن سوء توطين هذه الصناعات لايساعد على التوسع فى زراعات محاصيل البذور الزيتية اللازمة لها. فنحن نستطيع أن نزرع فول الصويا- على سبيل المثال - من شمال الجمهورية حتى جنوبها .. ولكن أين تركز صناعة الزيوت النباتية ؟.. فى طنطا، فى القاهرة، فى المنيا.. إن نشر هذه الصناعات على مختلف الأقاليم الزراعية يساعد على زيادة الإنتاجية والإنتاج من المحاصيل اللازمة لها... هذا بالنسبة لمصر والتى نعدها سوقاً كبيراً للسلع الزراعية فمابالنا بالدول العربية الأخرى التى تخلو من مثل هذه الصناعات.. إن هذه الصناعات تعد هى المستهلك لمثل هذه المحاصيل الزراعية الام.. فإذا لم توجد مثل هذه الصناعات فلن تجد من ينتج هذه المحاصيل.

العامل المهم الثانى فى تطوير السلع الزراعية - وكما ذكر الأستاذ الدكتور حمدى سالم- أن

عملية التوزيع ليست مهمة فقط بالنسبة للمستهلك ولكنها أيضا مهمة للمنتج باعتباره منتجا ومستهلكا فى نفس الوقت .. وهذه هى وظيفة السوق.. ولابد أن أساعد نظام السوق بايجاد نظم جيدة لفرز وتصنيف المحاصيل الزراعية الى رتب مختلفة تبعا لمعايير الجودة المحددة لكى استطيع أن أحدد مايذهب منها إلى الصناعة ومايذهب منها إلى التصدير أو إلى المستهلك النهائى. وبالتالى يمكن زيادة دخل المنتج الزراعى، وأوفر السلعة للمستهلك بالشكل المطلوب.

نقطة أخرى فى عملية تطوير الأسواق الزراعية وهى وجود الأوزان المعيارية للمحاصيل الزراعية.. وقد تكون هذه الأوزان المعيارية موجودة فى الأسواق الزراعية فى مصر إلى حد كبير، إلا أن غياب هذه الأوزان فى أغلب الأسواق الزراعية بالدول العربية تعد واضحة ، حيث هناك بعض الأسواق فى الدول العربية يعد فيها الجوال وحدة وزن، كما توجد السلة كوحدة وزن فى بعض الأسواق الزراعية الأخرى.. إن غياب الأوزان المعيارية فى أسواق المحاصيل الزراعية يتبعه فى كثير من الأحوال غياب التوزيع العادل لقيمة المنتج مابين المنتج والمستهلك، وإهدار لحقوق البعض من المتعاملين فى هذه الأسواق...كذلك فإن ضعف البنية الأساسية فى الأسواق الزراعية، وغياب أو ضعف العوامل الأخرى المفترض تواجدها فى هذه الأسواق يعد من العوامل الرئيسية المسئولة عن ضعف الإنتاج الزراعى بالدول العربية.. وبالتالى يعد وجود تنظيم جيد لهذه الأسواق مطليا أساسيا للنهوض بالانتاج الزراعى بالدول العربية.

نقطة أخيره أود أن أشير اليها..لقد أشار الدكتور حمدى سالم إلى أن اختلاف النظم السياسية والنظم الاقتصادية بين الدول العربية كانت حائلاً أمام التعاون العربى .. والآن نرى أن هناك اتجاها لتوحيد هذه النظم وبالتالى سيكون هناك بادرة أمل بأن يكون هناك تكامل فى الموارد الزراعية المتاحة فى بعض الدول العربية والموارد الرأسمالية أو البشرية المتاحة فى البعض الآخر منها، حيث يمكن أن ينتقل رأس المال العربى إلى أماكن تواجد الموارد الطبيعية الزراعية، ويمكن أن ينتقل رأس المال عن طريق الأفراد وليس الحكومات ، مع تشجيع الاستثمار العربى، وبالتالى الأمل موجود.. وهنا أود أن أشير إلى أنه حتى لو تركز تعاون حكومات الدول العربية على مجال البحوث

والتطوير التكنولوجى فى الزراعة، مع الاستفادة بالخبرات الإدارية الموجودة فى مجال الإدارة الزراعية بالوطن العربى ، فإن ذلك فى حد ذاته قد يكون كافيا لتحقيق درجة كبيرة من النهوض بالانتاجية والانتاج الزراعى فى الدول العربية.

## محمد عبد الفتاح القصاص:

أود الربط بين هذه النقطة الأخيرة والكلام الذى قاله الدكتور حمدى، وأطرح سؤالا، اذا أخذنا مبلغ العشرة مليارات جنيه التى ستتكلفها ترعة توشكى - سوف أزرع بهم ٥٠٠ ألف فدان ، لو أخذت هذا المبلغ وانفقته فى مشروعات زراعية فى السودان فاننى أدعى أننا سنزرع بهم ٢ مليون فدان ، هذا هو التكامل . هذه سياسة .

ونعود للكلام الذى قاله الدكتور سمير عن السياسة والوضع السياسى نحن حتى الآن نقترض من حصة مياه السودان ٥ مليار متر مكعب ، إذن السودان لديها مياه ، فاذا توفر التمويل وانفق فى السودان مثلا فاننى أدعى أن باستطاعتنا زراعة ٤ أضعاف مايمكن أن نزرعه لو كان هناك تكامل اقليمى لكن أقول إنه لايوجد تكامل اقليمى ولا أقترح ان تقوم به مصر لكنى أضرب فقط مثالا صارخا للأوضاع الراهنة وقد زرت السودان وعشت فيها وأعرف امكاناتها الزراعية.

## عبد القادر دياب:

نحن طبعا لن نستطيع القيام باصلاح أراضى فى السودان بدون استثمارات. فاستصلاح أراضى فى السودان يلزمه الكثير من الاستثمارات.. ولا أختلف معك بأن هناك بدائل.. وعلينا اختيار البديل الأفضل .. ولكن فى الوقت الحالى يعتبر العامل السياسى هو العامل الحاكم فى هذا الاختيار.

## عبد الفتاح ناصف:

النقطة التى أثارها الدكتور القصاص والخاصة بامكانية التعاون العربى المشترك الذى يمكن أن يعطى انتاجية أعلى فى مجال الأمن الغذائى مثلا للاستثمارات المتاحة وما أشار اليه الدكتور القصاص من حيث وجود المعوقات الكثيرة التى تظهر فى حالة السودان. فالسودان - حتى فى ظل

امكاناتها الطبيعية الراهنة - تحتاج الى بنية أساسية جيدة،فرغم امكاناتها الزراعية نجد أن سعر السلعة فى الخرطوم أضعاف سعرها فى اماكن انتاجها لصعوبة النقل والتوزيع،حتى أن أحد الأطباء فى السودان وهو ليس اقتصاديا قال إنه لن تتوحد السودان الا فى وجود بنية أساسية رئيسية تربط بين الأجزاء المختلفة فيها فما بالنا بتوزيع المنتجات الزراعية سريعة العطب .. الخ وضرورة أن تكون البنية الاساسية كفئا ايضا حتى نستطيع نقل الطماطم التى تتلف حاليا على الأرض فى اماكن انتاجها لصعوبة نقلها،ناهيك عما أثير من أن وجود استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى ضرورة ملحة فى الدولة لتشجيع انتقال الاستثمار من دولة لأخرى وهذا هو المطلوب النظر فيه،كيف كدول عربية نستطيع - وقد أثرت من قبل الارادة السياسية على المستوى العربى- أن نحقق التعان فى ظل جو استثمارى يسمح للافراد بالاستثمار فى الدول العربية المختلفة؟

**حمدى سالم:**

أحاول المشاركة مع حضراتكم فى الجزئية التى اثيرت الآن فالعوامل كثيرة لكن يمكن أن تكون قضية التكنولوجيا هى البداية لعمل عربى مشترك.والكلام الذى قاله الدكتور عبد القادر عن تدنى الانتاجية يستحق وقفه،أحيانا الارقام تضلل. فالظاهرة الموجودة فى الدول العربية كلها أنها ليست كلها زراعة مروية،فالزراعة المروية فى مصر والسودان لكن الزراعة المطرية هى الاساس فى العمل الزراعى كله ، فشمال أفريقيا معظمة يزرع أراضى مطرية وعندما تكون هناك كميات بسيطة من المياه بالسدود يخصصونها للخضار والفاكهة،والمحاصيل التى تستلزم أن تزرع كزراعة مروية ان بقى لها ماء تكون الأولوية فيها لزراعة القمح.

الظاهرة الثانية المهمة، أن هذه المنطقة للاسف الشديد تعانى من شح الأمطار حيث إنها منطقة جافة ، أرقام الأمم المتحدة توضح أن متوسط نصيب الفرد فى المنطقة العربية من موارد المياه المتجددة تعادل فقط ١٣٪ من متوسط النصيب العالمى. اذاً المشكلة ليست مشكلة أراضى فالاراضى موجودة، انما المشكلة بالدرجة الأولى مشكلة مياه. ايضا اذا نظرنا الى توزيع المياه نجد أنه غير عادل حيث إن هناك مناطق لاتوجد بها مياه على عكس مناطق اخرى تتوفر بها المياه فالسودان بها مياه لكن بعض المناطق الأخرى ليس بها مياه لكن المتوسط العام منخفض.

هذا يقودنا الى أن المساحة المطرية رغم أنها كبيرة جدا وتقدر بملايين الهكتارات الا أن انتاجيتها ضعيفة الى أبعد الحدود التى نتخيلها حيث يصل متوسط انتاجية الهكتار - كما قال الدكتور عبد القادر الى ١٠٪ لأنه لاتوجد مياه، ويزيد الطين بله أنه ليس هناك أصناف مقاومة للجفاف بمعنى أنها مشكلة أصناف أى مشكلة تكنولوجيا، فالاصناف الموجودة لابذور منتقاه ولاتربية ، والدكتور عبد السلام موجود ، كنا فى مؤتمر ووجدنا أن بلدا مثل السودان أهم محاصيلها الذرة الرفيعه ، فاذا بحثنا عن عدد الذين يربون الذرة الرفيعه كأفراد لانجد الصورة الموجودة فى مصر تختلف كثيرا عن الدول العربية ، حتى المحاصيل التى تعتبر شائعة مثل الذرة الرفيعة وقصب السكر فى السودان لايوجد مربون لتطوير اصنافها.

اذا كانت الحقائق تقول إن المنطقة العربية جافة والأمطار فيها غير مستقرة وأن المساحة كلها أو معظمها، حوالى ٨٠٪ منها يزرع على الامطار، اذن لابد أن يكون هناك جهد عربى مشترك لاستنباط الأصناف المقاومة للجفاف، هذه قضية مهمة جدا. مصر لديها قدرة على انتاج القمح العربى كما يقول المتخصصون فى هذا المجال فهل نطمع فى جهد يبذل لتطوير أصناف مقاومة للجفاف ومقاومة للملوحة، هناك جهود لكن الى أى مدى؟ وشكرا.

## عبد السلام جمعة

بسم الله الرحمن الرحيم .. بداية أود أن أتوجه بالشكر لهيئة تحرير المجلة المصرية للتنمية والتخطيط على دعوتى لحضور هذه الندوة التى أشعر فعلا أنها هامة جدا لمصر على وجه الخصوص وأيضا للدول العربية جميعا باعتبارها تتعلق بقضية الأمن الغذائى العربى.

واسمحوا لى فى البداية أن أعطى لحضراتكم فكرة عن النظرة القطرية فى الاستراتيجية الزراعية لجمهورية مصر العربية . بخصوص مفهومنا للأمن الغذائى- حيث إننا لانستطيع الاكتفاء الذاتى من كافة المحاصيل نظرا لمحدودية الأرض التى تصل حاليا الى ٧,٨ مليون فدان وكذلك محدودية المياه حيث إن الزراعة المصرية زراعة مروية ونحاول غزو الصحراء وايجاد تكنولوجيا ملائمة لها مع ادخال الزراعة المطرية رغم ندرتها وايضا إدخال الزراعة المطرية المؤمنة بريات

تكميلية- فإننا اذا لم نستطع انتاج مايكفينا من محصول معين فلابد أن نعمل على انتاج من ٥٠-٦٥٪ من هذا المحصول خاصة اذا كان من المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية أو مانسميه بالمحاصيل الاجتماعية.

اذا نظرنا الى المركب المحصولى للزراعة المصرية ومجموعة الحبوب فى داخله نجد أننا ننتج حاليا مايقرب من ١٧ مليون طن والاستهلاك القومى يلزمه حوالى ٢٣ مليون طن،لقد حققت الزراعة المصرية انجازا كبيرا فى مجال الحبوب ، كنا ننتج فى عام ١٩٨١ من نفس المساحة التى نزرعها حاليا ومقدارها ٥,٥ مليون فدان مخصصة للحبوب مايعادل ٨ مليون طن ، الآن ومن نفس المساحة ننتج ١٧ مليون طن ، ولكن الاستهلاك يلزمه حاليا ٢٣ مليون طن وسوف نحاول باذن الله ان ننتج من نفس المساحة مايقرب من ١٩-٢٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ ، والأصناف والحمد لله كلها موجودة،القصور فى شركات انتاج التقاوى وفى أجهزة إنتاج التقاوى عالية الجودة للتغطية الكاملة للهجن والأصناف عالية الغلة فى هذه المساحة كلها.

بالنسبة للمحاصيل السكرية ، الاستراتيجية تتضمن عدم الاعتماد على محصول واحد لأن البدائل تكمل بعضها البعض ، ولذلك ادخلت زراعة بنجر السكر حديثا ليكمل مع قصب السكر ، كما أن هناك نظرة لإدخال الذرة السكرية لكى تتكامل ايضا مع هذه المحاصيل السكرية.مايقال عن قصب السكر من أنه مهدر للمياه وخلافه ، هو حقيقة - ولكن محصول قصب السكر من أكثر المحاصيل الاقتصادية دخلا بالنسبة للمنتجين على أساس أن مساحته محدودة لاتتجاوز ٢٥٠ الف فدان تنتج ١,١ مليون طن من القصب وتقوم على صناعة هذا المحصول أكثر من ٥٠ صناعة توظف أعداداً كبيرة من القوى العاملة. المشكلة يمكن حلها من خلال التسوية بالليزر التى توفر مايقرب من ٤٠٪ من مياه الرى، وهناك دراسات تؤكد أن فدان قصب السكر لايحتاج الى أكثر من ٨٠٠٠ متر مكعب اذا تمت التسوية الكاملة بالليزر فى حين أنه يحتاج حاليا من ١٢-١٥ ألف متر مكعب من المياه وهذا هدر كبير للموارد ، لذلك فان وزارة الزراعة سوف تقوم بالإسهام فى تكلفة التسوية بالليزر لتوفير المياه ، ايضا اذا اعتمدت فقط على بنجر السكر سوف احتاج الى مساحات كبيرة من الأرض. أشرت الى هذا لكى نتفهم طبيعة محصول قصب السكر ولاداعى للهجوم عليه لأنه يوفر

مساحات كبيرة جدا لإنتاج محاصيل أخرى. والحمد لله اذا أخذنا متوسط انتاج غلة الفدان من قصب السكر عام ١٩٨١ نجد أنه كان ٣٥ طن للفدان فقط، الآن هناك بعض الزراع وصلوا الى حوالى ٨٥ طن للفدان ويبلغ المتوسط الآن ٤٥ طن وطبعا من خلال هذه الفجوة فى التطبيق يمكن رفع هذا المتوسط سنويا ليزيد عن ٤٥ طن ونحن أولى الدول على مستوى العالم بالنسبة لانتاجية فدان قصب السكر وكذلك فدان الأرز.

الفجوة الحقيقية فى مصر هى فجوة الزيوت النباتية لأننا ننتج ٢٠٪ فقط من احتياجاتنا أى حوالى ١٢٠ الف طن ونستورد مايزيد على ٥٠٠ الف طن ، ورقم الاستهلاك هذا يعتبر ضعيفا اذا قيس بالمستوى العالمى لأن استراتيجية مصر الحالية هى محاولة رفع استهلاك الفرد سنويا من ١١ كجم الى ١٤ كجم علما بأن المتوسط العالمى فى الزيوت يكاد يصل الى ٣٠ كجم للفرد لذلك فاننا لدينا فجوة زيوت ، لذلك تركز وزارة الزراعة على إنتاج محاصيل الزيوت فى الأراضى الجديدة التى ستنشأ فى جنوب الوادى ان شاء الله.

وتركز الاستراتيجية الحالية على زراعة عباد الشمس وفرصة زراعته مرتين سنويا وكذلك زراعة الزيتون وقدانتشرت زراعته حيث وصلت المساحات المنزرعة فى الاراضى الجديدة ٦٥ ألف فدان وكانت منذ ١٥ عاما لاتزيد عن ٥٠٠٠ فدان لكن للأسف معظم الانتاج يستهلك فى التخليل ، لكن الهدف هو انشاء صناعة عصر الزيتون إما لاستخدامة محليا أو تصديره بقصد شراء محاصيل أخرى بديله اذا كان النمط الاستهلاكى الحالى لايفضل هذا المحصول وان كانت منطقة حوض البحر الأبيض بأكملها تعتمد بالدرجة الأولى على الزيتون بما فيها دول مثل أسبانيا وفرنسا وايطاليا . نحن الدولة الوحيدة العازفة عن استخدام هذا الزيت رغم أن لدينا امكانية ضخمة جدا للتوسع فيه والحمد لله يتم التوسع فيه من خلال الاراضى الصحراوية الجديدة حيث إن أى فرد يزرع يقوم بزراعة نخل وزيتون فى الغالب.

وبالنسبة للزيوت أيضا ،تزيد مساحة القطن حاليا باستمرارحيث إن المستهدف زراعة أكثر من مليون فدان باذن الله وهذا بطبيعة الحال سيزيد انتاج الزيت نسبيا لأن القطن يعطى حوالى ٨٠ ألف طن بينما كان يعطى من قبل ١٥٠ ألف طن أو أكثر . وحاليا يتم التفكير فى ادخال محصول زيتى

شتوى مثل القرطم الذى يعتبر غير ناجح فى مصر ، انما الاعتماد بالدرجة الأولى على التوسع فى زراعة الشلجم أو الكانولا وطبعا الأصناف التى نزرعها من أصناف فرى يوريك آسيد أى ليس بها مشاكل وهو المحصول الرئيسى فى أوروبا وكندا ومعظم دول العالم.

**محمود عبد الحى:**

أستأذن حضرتك فى سؤال قبل أن نترك هذه النقطة ، بالنسبة للزيوت التى نراها فى أوروبا ، دائما يكون هناك تمييز بين زيت يستخدم للسلطة وزيت يستخدم للقلى، هل هذا موجود عندنا ؟ وهل المستهلك يعرف هذه الحقائق؟

**عبد السلام جمعة:**

هناك جهاز لحماية المستهلك ، والخصخصة معناها زيادة رقابة أجهزة الدولة بمعنى أنه فى حالة التحول للقطاع الخاص لابد من إحكام التشريعات ورقابة الدولة.

فى الانتاج الحيوانى، الاستراتيجية العامة للدولة هى الاكتفاء الذاتى من اللحوم البيضاء من خلال التوسع فى انتاج الدواجن، والحمد لله يتزايد انتاج الدواجن بالرغم من بعض المشاكل الانتاجية فيها . كذلك الثروة السمكية التى تتزايد ولكن ليس بالمعدلات المرجوه انما على الأقل تضاعف استهلاك الفرد منها خلال السنوات العشر الأخيرة.

هناك ايضا بعض الاختناقات التى تحدث فى محاصيل أخرى ، لكن هذا هو الوضع فى المحاصيل الرئيسية كما تحدثنا عنها والتى تركز عليها الوزارة فى هذه المرحلة وأعطيت هذا كنموذج للاستراتيجية القومية وكنموذج قطرى بالنسبة للأمن الغذائى فى مصر.

اذن ماهو المستهدف ؟ وماهى أهداف التنمية الزراعية عموما بما فيها الأجهزة البحثية والتنفيذية والتشريعية ؟ المستهدف هو تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائى وتوفير الغذاء من حيث الكم والنوع ثم حماية الانتاج الزراعى وفى نفس الوقت ضرورة العمل على حماية البيئة وهنا مطلوب من أستاذنا الدكتور محمد القصاص التخفيف علينا فى قطاع الزراعة من التشريعات الشديدة . اذا كنت أقوم بالتصدير فيجب أن لايكون هناك أى أثر متبقى لأى مبيد. نحن فى الوزارة

نرشد استخدام المبيدات ، انما الأرض محدودة، والموارد المائية محدودة فلا بد وأن تعمل الزراعة المصرية على تعظيم العائد من وحدة المساحة والمياه المتاحة، هنا اضطر لزيادة استخدام الاسمدة طالما أن هذه الأصناف عالية الاستجابة لهذه الأسمدةونحن بقدر الامكان ومهما قيل عن استخدامنا للأسمدة فانها لاتزال فى المستوى الطبيعى جدا ولاتتسم بالاسراف.

اذا كان هناك متطلبات لحماية البيئة تقتضى الاقلال الى حد المنع من الأسمدة الكيماوية فسنحدد بعض أسمدة لانستخدمها واذا كان الاتجاه للأسمدة العضوية ضروريا سوف تكون هناك مواءمة بحيث تكون الفلسفة زيادة العائد اليومى من وحدة الأرض على مدار الـ ٣٧٥ يوما وهذا يغير استراتيجيتنا نسبيا ، وهى تتم حاليا بقدر الإمكان على اساس محاولة ترشيد استخدام المبيدات الى حد المنع ، لكن الأسمدة الكيماوية لنا اعتراضات على بعضها حيث إن لها أثرا باقيا أو أنها تؤثر على صحة الانسان والسوق به الكثير من الكيماويات الذى لا نوصى به وهذا يحتاج لمراجعة لكننا سوف نستمر فى انتاج الأصناف عالية الانتاجية ذات الاستجابة العالية للتسميد مع التقليل بقدر الإمكان من الأسمدة الكيماوية.

بالنسبة للدول العربية عموما نجد أنها تتميز بمحدودية الموارد الأرضية الصالحة للزراعة وندرة الموارد المائية وأغلبها دول مصب وكما تعلمون أغلبية الأنهار تنبع من خارجها والأمطار محدودة ومتقلبة وتوزيعها غير منتظم ، كما تتميز بزيادة سكانية مرتفعة بالمقارنة بمعظم دول العالم، وفى ظل هذه المحدودية نتكلم عن توفير الأمن الغذائى العربى من خلال إحداث تنمية زراعية متواصلة وذلك فى ابسط معانيها ضمان زيادة الانتاج بدون اهدار الموارد ، فالموارد كما قلت لحضراتكم هى الأرض والمياه بالدرجة الأولى وطبعا العنصر البشرى أهمهم.

لاشك أن البحوث الزراعية ذات عائد اقتصادى متميز ، وكان يمكن أن نطور انتاج الغذاء ونساعد فى حل جزئى لبعض المشكلات مثل التصحر وانجراف التربة وترشيد استغلال المياه على الأقل وزيادة الانتاج وتحسينه بالزراعة المروية. اذا أخذنا نظرة عامة، لابد من وجود بحوث لتحسين الأوضاع القائمة، لكن على مستوى الدول العربية نجد أن بعض الدول حديث عهد بالبحوث ، بعضها يقوم بها كديكور ولايطلب منها عائدا ، واذا وجدت البنية الأساسية للبحوث الزراعية نجد أن الكوادر

البشرية غير متاحة،والدول التى لديها الأموال للانفاق على البحوث ليس لديها كوادر بشرية، ربما تكون مصر هى التى اهتمت بالبحوث وعرفت أهمية البحث الزراعى ولو أن هذا يحتاج لمراجعة على أساس أنه لابد وأن يكون للدولة سياسة علمية عامة تنبثق منها سياسات ، بحوث زراعية وبحوث صناعية ونحن دخلنا على الجات بسرعة وليس لدينا بحوث كافية للقطاع الصناعى، وقد كانت الزراعة سباقه فى هذا المجال، غير أن هناك قطاعات ليس بها بحوث بالمره وهذه سوف تتأثر جدا باتفاقية الجات مثل صناعة الدواء وخلافه.

عندما نتحدث عن تعاون عربى ، بداية أعتقد أنه يجب أن يكون أولا فى مجال البحوث الزراعية، لأنه لا أحد يختبر أصناف الآخر، عندما نأخذ المنطقة العربية ككل، لو اختبرت أصنافى مع السودان مع أنها تزرع كل أصنافنا أنا سأستفيد بما يسمى الأقلمة الواسعة لهذه الأصناف وبالتالى لاتحدث لدى ذبذبات محصولية أو هزات اقتصادية ، اذن أنا محتاج لهذا الاختبار، واذا تعاونا فى هذا المجال فان أهم نقطة فى هذا الصدد هى انشاء مايسمى ببنك الجينات أو بنك الأصول الوراثية لغالبية المحاصيل الزراعية سواء حقلية أو بستانية أو انتاج حيوانى أو خلافه لأنه بعد تطبيق الجات وفى اطار تطبيق الحماية الفكرية سيكون من الصعب جدا الحصول على المادة الوراثية أو دفع ثمنها لأن ذلك سيكون مكلفا جدا حيث سيحدث حظر على معظم هذه الأصول باستثناء مراكز البحوث الدولية التى ربما لاتستثمر فى العمل وتتقلص طالما أن هناك تكتلات اقتصادية ومنافسة شديدة ، لذلك فعلى الدول العربية من الآن أن تعمل للحفاظ على مالديها من أصول وراثية سواء محلية أو مستوردة وذلك بانشاء بنوك على مستوى العالم العربى أو على مستوى الاقطار .

لو حدث تعاون فى مجال البحوث لاستطعنا صناعة تقاوى قوية جدا لكن للأسف غالبية الدول العربية تعتمد على استيراد البذور والتقاوى ولاتوجد بها صناعة تقاوى بمفهومها الصحيح ربما تكون مصر هى الدولة الوحيدة التى لديها بنية أساسية كاملة فى مجال التقاوى، ونحن فى مصر لدينا تقاوى لكن ليست بالمستوى المطلوب، لدينا بنية اساسية، ولدينا رقابة ولدينا كوادر بشرية تحتاج فقط لتدريب ورقابة أكثر وزيادة نسبة التغطية من هذه الأصناف كى نصل لنهضة زراعية سريعة. ان صناعة التقاوى من أهم عناصر الانتاج الزراعى ومع ذلك فان صناعة التقاوى للاسف فى